

www.ikhwanweb.com

Ikhwanweb Tarjamat

ikhwanscope.com

تكتب منى يعقوبان تحدد اسباب نجاح الاحزاب الاسلامية في الانتخابات النيابية ، و تحاول تحديد عوامل تفوقها في الانتخابات ، في أكثر من دولة عربية ، كما تسلط الضوء على وجوب التحوار مع الاسلاميين المعتدلين المفتحين على الدوائر السياسية الاجنبية . كما تطرح يعقوبان بعض النقاط التي من شأنها تعزيز التواصل الامريكى مع الاسلاميين المعتدلين في العالم العرب ، إلى ان تصل إلى نهاية ورقتها البحثية إلى أن عزل و إخضاع الاسلاميين المعتدلين لن يؤدي إلا إلى نشوء دوائر التطرف و العنف .

الديمقراطية والأحزاب الإسلامية: المسألة العربية



منى يعقوبيان

المستشار الخاص لمبادرة العالم الإسلامي
معهد الولايات المتحدة للسلام

في عشية هجوم الحادى عشر من سبتمبر، تعالت الصيحات العالمية المناادية بالإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط عامة وفى الوطن العربى خاصة. ومن جانبها أخذت إدارة بوش على عاتقها رفع مستوى تدعيم الديمقراطية فى الشرق الأوسط ليكون من الأولويات الإستراتيجية الرئيسية. ثم إعتمدت الإدارة الأمريكية فى سياستها على إعتقادهم بوجود صلات قوية بين الشرق الأوسط على مدار تاريخه الطويل من الحكم الأوتوقراطى وبين ظهور الحركات الإرهابية التى نبتت من تلك البلاد. كما أن بعض المحللين المستقلين قد إقترحوا أن الأنظمة السياسية الأوتوقراطية المتصلبة قد ساعدت على إيجاد التطرف الإسلامى.

الطوفان الإسلامى

إنه رغم هذا الإنفتاح السياسى الهام فى الشرق الأوسط إلا أن هناك عددا من العوامل التى عرقلت جهود تدعيم الديمقراطية التى تبنتها الولايات المتحدة منها هذا الإضطراب الدائر فى العراق وكذا أولويات الحرب العالمية على الإرهاب. كما أضافت هذه العروض التى قدمتها الأحزاب الإسلامية طبقة جديدة من التعقيدات التى تواجهها أمريكا فى إطار تدعيمها للديمقراطية فى العالم العربى. وعلى المستوى الدينى فإن هذه الأحزاب لديها جسر دعم قوى , إلا أنها تمثل رؤى بعيدة الشبه تبدأ من المعتدلين الذين يدينون الإرهاب بشتى صورته إلى المنظمات الإرهابية المنظمة.

ويجئى يوم الخامس والعشرين من يناير ليعلن فوز حماس الساحق فى إنتخابات 2006 فى فلسطين لتفوز بأربعة وسبعين مقعدا من أصل مائة وإثنتين وثلاثين مقعدا ليكون المشهد الأكثر درامية فى

مشاهد القوى الإسلامية من خلال صندوق الاقتراع. وبما أن الحزب كان محظورا في البداية من قبل الولايات المتحدة وأوربا فإنه بعد صعوده للسلطة كان لابد أن يخلخل أوراقهم السياسية وكيفية التعامل مع السلطة الفلسطينية وكذلك على مستوى تصفية الصراعات بين فلسطين وإسرائيل. والأمر يتشابه بشكل كبير مع دور حزب الله في لبنان الذي فاز في الإنتخابات بأربعة عشر صوتا من أصل مائة وثمانين وعشرين في إنتخابات البرلمان اللبناني في 2005 لتكون أول تجربة إستقلالية في ثلاثين عاما تلت إنسحاب القوات السورية . ففي حين أن الوجود البرلماني لحزب الله قد أصبح مسبوقا بكتلة المعارضين لسوريا إلا أن حزب الله مازال هو الوحيد بين الكتل السياسية هنال الذي يملك ميليشيات عسكرية.

وعلى الصعيد المصري فقد فازت جماعة الإخوان المسلمين في الإنتخابات البرلمانية بثمانية وثمانين صوتا من أصل 454 بنسبة نجاح بلغت 61% من المقاعد المتنافس عليها. ويمثل الإخوان الآن أكبر كتلة معارضة برلمانية بنسبة 20% من المقاعد. (وفازت الأحزاب العلمانية بنسبة 3.5 من المقاعد في حين فاز المستقلون بنسبة أعلى بلغت 6.5%). في حين أن جبهة العمل الإسلامي في الأردن التابعة لجماعة الإخوان مازالت تمثل أكبر وجود سياسي برلماني أردني بنسبة 17 مقعدا من أصل 110. هذا ومن المتوقع أن تدعم الجبهة قوتها أكثر من خلال المحليات وإنتخابات 2007 البرلمانية.

ثم ننتقل إلى شمال أفريقيا حيث نجد حزب العدالة والتنمية يمثل أقوى جبهة معارضة في المغرب. فلديه 42 مقعدا من أصل 325 في البرلمان , ثالث أكبر كتلة هناك. ففرض أنه خاض غمار الإنتخابات 2007 فمن المتوقع أن يفوز بمقاعد أكبر وأكبر إن لم يأخذ الأغلبية.

وختاما فإن الأحزاب الإسلامية في الخليج لديها أيضا بعض التواجيدات الهامة في البرلمان. ففي العراق تجد أن الأحزاب الإسلامية تشكل الأغلبية (ربما كانت 65%) من جملة المقاعد بعد إنتخابات ديسمبر , في حين أن الأحزاب والمنظمات الإسلامية قد حفظت لها وجودا محترما في برلمانات الكويت والبحرين واليمن.

فلم يكن حينئذ من المدهش أن يبقى صناع القرار الأمريكي على صفيح ساخن تجاه مشاركات الأحزاب الإسلامية وأيا دور من المفترض ان تلعبه تلك الأحزاب تجاه رؤية الأمريكان و تدعيم إستراتيجيتهم الديمقراطية في المنطقة. من هنا كان من الصعب فهم تلك السياسة التي لا توجه بالضرورة للأحزاب الإسلامية وحدهم , فهذا هي الولايات المتحدة رغم ذلك تتجنب مناقشة مباشرة لدور الأحزاب الإسلامية. ثم أربكت عاصفة الإسلاميين "تسونامي" البعض مما دفعهم إلى التساؤل عما إذا كانت أمريكا تحاول أن تتدخل في المنطقة من اجل تدعيم الديمقراطية.

التعاطي مع الإسلاميين

لقد كان من الممنوع التحدث عن الإجتماعات والمذكرات السرية للإسلاميين, لكن الأمر أصبح مختلفا عن ذي قبل إذ دخلوا في مرحلة الإنفتاح على الدوائر السياسية الأجنبية مما دفع البعض أن يعتقد بضرورة التواصل مع المعتدلين منهم لتحقيق الإنفتاح الديمقراطي على أحسن وجه. وفي تقرير تبناه مجلس العلاقات الخارجية الذي أشار إلى القضية في تقرير مطول عن الديمقراطية العربية , واقترح

التقرير دعم واشنطن للمشاركات السياسية للإسلاميين المعتدلين" الذين يلتزمون بقواعد اللعبة السياسية وأعرافها الديمقراطية".

فقبل التحدث عن مزايا وعيوب هذه المشاركة كان من الأفضل مناقشة قضية إنتخابات الجزائر المجهضة في ديسمبر 91 . ففي حين أن الجزائر كانت منفتحة أكثر على الوطن العربي فقد إستغلت جبهة الإنقاذ الإسلامية الوضع للمشاركة في الإنتخابات من أجل نيل الأغلبية خلال إنتخابات حرة نزيهه. لكن الجيش تدخل على الفور ومنع الإنتخابات وحظر الجبهة الأمر الذى أدى فتغير الوضع حيث أثر المتعصبون على المعتدلين واندلع العصيان الذى إستمر لأكثر من عقد وأودى بحياة أكثر من مائة ألف. فلم يعرف أحد ماذا يحدث إذا إرتفعت نتائج الإنتخابات, لكن الوضع الدرامى فى الجزائر فى ذلك الوقت كان متشعبا بكل ما نحن بصددده اليوم.

وبشكل مبسط , تبدووا هذه القلاقل واضحة إذا ما إعتبرنا مدى صدق الإسلاميين المعتدلين فى مشاركتهم محترمين قواعد اللعبة السياسية وعمّا إذا كان وجودهم على الساحة السياسية سوف يأتى بقوى ليبرالية ديمقراطية أم لا. فهل يا ترى يطبق المثل الجارى فى الإنتخابات الجزائرية القاتل " رجل واحد وصوت واحد ووقت واحد" ؟

فالمعتدلون الإسلاميون فى المنطقة يقولون بالأشياء الجيدة مع إحترام الحاجة للإصلاحات الديمقراطية وكيف تبدووا تلك الإصلاحات إذاً. فكان ضمن مطالب الإخوان المتعددة فى مصر فى برنامج مارس 2004 الإصلاحى دعوتهم للإنتخابات العامة ومدة الرئاسة وحق الرجال والنساء فى

دخول البرلمان . ثم يدعوا الإخوان بعد ذلك إلى إستعادة الحريات الأساسية وفسرول رؤيتهم المستقبلية لمصر على أنها " جمهورية ديمقراطية دستورية برلمانية تحكم بمبادئ إسلامية". كما دعوا إلى إلغاء قانون الطوارئ ورفع القيود عن الأحزاب والجماعات السياسية بالإضافة لتدعيم دور البرلمان وإستقلالية القضاء.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الشكوك المطروحة عن الإخوان مازالت تشمل التشكيك في مدى مصداقيتهم في التعهد بتنفيذ الديمقراطية . كما شملت الشكوك أيضا مدى الإعتماد على الإخوان أم أنها مجرد كلمات يجنون من وراءها إستهداف الوصول للسلطة فقط. والسؤال هل أن الإخوان وكل الأحزاب الإسلامية متماثلين في هذه الفروض وقادرين على البروز الحقيقي من الناحية الفكرية؟ , وعما إذا كانت تلك الأحزاب قادرة على البروز والدخول في تلك الهياكل الديمقراطية وإذا كان ذلك فهل سيسهل الآخرون عليهم ذلك , كل ذلك سوف ينطرح في تقييم أداء الإسلاميين في السياسات الديمقراطية.

وعن نقطة الإنضمام للأحزاب الإسلامية والمقدرة على ذلك لابد من الأخذ في الإعتبار أن تلك الأحزاب تتميز بطابع ديناميكي قابل على التغيير فهو ليس منغلقا. وربما وصف بعض الخللين الغربيين هذه الجماعات بأنها حادة وليست واقعية وهي لا تريد أن تأخذ مواقف معتدلة بشأن قضايا مثل تطبيق الشريعة. وعلى أية حال فهناك خاصيتان للأحزاب الإسلامية لابد من ذكرها. الأولى, أنهم ليسوا متحجرين بل متنوعين ومتغايرين في الخواص فهم يتباينون من المعتدل حتى العنيف, فهم تجاه قضية مثل

تطبيق الشريعة تجدهم متغيرين في الفهم والتوقيت ولعب الدور الإجماعي من خلال الأعراف الإجماعية. والثاني، أنهم قادرين على التغيير من الداخل فهم الأول وهم ممثلون سياسيون. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك التي تدل على مدى تفاعلهم مع الظروف وتواءمهم معها . إنهم بالفعل قادرون على البروز إذا ما قارناهم بالمسيحيين الأوروبيين الديمقراطيين.

عوامل النجاح

الحقيقة التي لا مرء فيها هي أنه ليست هناك أية ضمانات في السياسة ومن الصعب التحكم في الحكم على دور الأحزاب الإسلامية في فترة الإنفتاح السياسي. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك أربعة عوامل يمكن تشبع من حاجتنا إذا ما إستغلت الأحزاب الإنفتاح السياسي وأطاحت بالديمقراطيات الناشئة.

• البناء المؤسسي:

هو نظام من الحسابات التي تتبناها مؤسسات قوية تحميها الدولة مدعمة بشرعيات قانونية تتضمن القوى الإسلامية ومدى تماشيها مع المعطيات وكذا طرق وصولها إلى السلطة وتدعيم الحكم الديمقراطي. وما تعلمناه من التجربة الجزائرية يقضى بأن الإنتخابات لا بد أن تكون آخر التجارب وليس أولها. فبناء مؤسسات تبنى على أساس دستوري تعنى بتوزيع السلطات وضمان عمل السلطة التنفيذية سيكون أداة هامة في الإصلاح السياسي.

• بناء خطوط حمراء واضحة:

صرح فالى ناصر من مدرسة الخريجين البحرية في هذا المؤتمر العام الماضى من انه لابد من عمل خطوط حمراء لتكون ضمانات ديمقراطية (لكل من الإسلاميين والحاكمين) يستطيع الجميع من خلالها عرض أجندته. ففي هذا السياق, لابد أن تكون هذه الخطوط الحمراء حاجزا يمكن من خلاله تطبيق الممارسات غير الديمقراطية, بل أن يضع الحواجز على السلطات التي يمارسها كل من الأنظمة والمعارضة. وأكد نصر أن البلاد التي لم تملك تلك الخطوط قد بدا ذلك واضحا خطوات الإصلاح لديها . وهذه الخطوط ربما كانت معلنة من قبل الدستور أو المعاهدات القومية أو غير معلنة. ومثال ذلك أن حزب العدالة والتنمية في المغرب قد قرر تخفيض أعداد المرشحين في إنتخابات 2003 مما يرجح وجود خطوط حمراء غير معلن عنها من النظام بعد أحداث مايو 2003 الإرهابية في الدار البيضاء.

• أحداث اتحادات اصلاح علمانية – اسلامية:

بدأت موجة من التحالفات بين العلمانيين والإسلاميين تجوب أرجاء الوطن العربي مارة باليمن والأردن والمغرب ولبنان ومصر. ففي اليمن تجدد اللقاء المشترك لقوى المعارضة هناك حيث يلتقى حزب الإصلاح الإسلامى اليمنى بالحزب الإشتراكي اليمنى وهو حزب ذا توجه علمانى. ثم بدى إلتقاء الجانبيين مثمرا وخلف نتائج عظيمة حينما إتفقوا على عرض الرؤى المشتركة منها تطوير الإنتخابات. وبشكل عام فإن مبادرتان عربيتان غير حكوميتان للإصلاح , قمة بيروت مارس 2004 ووثيقة

الدوحة يونيو 2004 قد أوضحت مدى التقارب بين المدافعين الإسلاميين والعلمانيين. ففي حين أننا لم نطف الثمرة الحقيقية من وراء هذا التحالف إلا أنه يحتاج إلى تصفية حقيقية تؤدي مفادها في البروز الفكري الحقيقي. وبأقل تقدير فإن تجمع قوى المعارضة والعلمانيين للضغط للإفتاح السياسي يضعف من فرص التغيير وتزيد من الحمل العكسي للأنظمة الحاكمة.

• فتح أفق سياسي للسماح بنجاح تلك التعددية الحزبية:

إن فتح الساحة للتعددية السياسية يزيد من إحتدام جو المنافسة بين الأحزاب وسوف يؤدي بمزيد من المشاركات الواقعية للأحزاب الإسلامية المعتدلة التي تصبو جنى الأصوات ومن ثم النفوذ وأيضا الإرتقاء بمستوى شعبيتهم. إن إخراط الإسلاميين بتلك المشاركات السياسية في ظل هذا الجو التنافسي من الأحزاب العلمانية ورد فعل الشعب الحقيقي سيكون عاملا حقيقيا في إعتدال الإسلاميين أكثر وأكثر. ومن هنا تأخذ كذلك الأحزاب العلمانية قوتها على نفس الوتيرة.

تضمينات السياسة الأمريكية

وفي النهاية لابد من ذكر العديد من التضمينات الهامة للسياسة الأمريكية :

• التدخل المباشر مع الاسلاميين المعتدلين:

إن الولايات المتحدة لم تعد تتحمل هذا الضغط الشعبي والمضى قدما في تجاهل تلك القوى السياسية الأكثر فعالية. فإنه من أجل إحداث إصلاح حقيقي لابد من أن يدخل إلى كل عناصر المجتمع بأسره الذين يقبلون قواعد اللعبة. لقد بذلت معاهد الحزب السياسي القومي (المعهد الديمقراطي القومي والمعهد الجمهوري العالمي) جهودا مضمينة من أجل العنل على إدماج الإسلاميين المعتدلين من العالم العربي. فقاموا بتحسين العلاقات معهم وبدى من الضروري أن تهتم الولايات المتحدة بالتواصل مع قادات الإسلاميين المعتدلين في المنطقة أو بنظام تبادلي على أن تشمل السياسيين الإسلاميين ومبعوثين من مؤسسات دينية من أقطار عربية مختلفة.

• تدريب سياسي حزبي لكل من الأحزاب الإسلامية والعلمانية:

ففى حين أن المراكز المذكورة لديها برامج مميزة إلا أنه لابد من تدريب المشاركين لتدعيم آفاق التعاون والتشارك في المعارضو بين كلا الجانبين. فالיום تفشل الأحزاب العلمانية في بناء قواعد إمدادية لها إذ أنها تعاني مما يعاني منه الحزب الحاكم من الإنقسامات الداخلية وضعف القيادة وقلة الثقة. وفي نفس الوقت لابد من عدم إستبعاد الإسلاميين من هذا التدريب إذ كما أسلفنا الذكر مؤكدين على أن هذه العوامل من شأنها أن تبني جهود الإصلاح وتعزز الإصلاح الديمقراطي.

• تدعيم الحوار حول الإصلاح بين العلمانيين والإسلاميين:

ومن النقاط التي لا بد أن يشملها البرنامج وتخصص لهل ميزانيه هي تدعيم آفاق الحوار بين الجانبيين. على أن يستهدف ذلك تبني كل الإتحادات التي تؤثر على الجمع بين الطائفتين للعمل بعد ذلك منفردين . على أن يمثل الإسلاميون في المحادثات المتعددة كبرنامج دعم الديمقراطية الذي هو جزء من أعمال مبادرة الثمانية في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية.

• التركيز على البرامج والمشروعات التي تنمى المؤسسات ودعم دور القانون:

إنه من الضروري قبل شن أية إنتخابات حرة لا بد من القيام بتدعيم مؤسسات الدعم وإستقلالية القضاء والبرلمان وكذلك دور القانون. كما أنه من واجب الولايات المتحدة الضغط على العرب من أجل رفع قانون الطوارئ من أجل تحقيق هذا الدعم . كما أن وجود أية قيود في أى وقت يخول النظام فعل ما يحلوا له دون عقاب رادع. فبرفع قانون الطوارئ تكون البلاد قد خططت بالفعل لإنتخابات حرة وكذلك دعم حريات الأحزاب السياسية والصحافة وكل محتويات المجتمع المدني.

• عدم الموافقات بين حملة دعم الديمقراطية والحرب على الإهاب العالمي:

تقع السياسة الأمريكية في مأزق تجاه رؤاها عن الإسلام السياسى حيث تريد أن تدعم الديمقراطية من ناحية وتشن حربا على الإرهاب من ناحية أخرى. لعل الأنظمة الإقليمية ترسل رسائل مخلوطة فترى التعاون بين الأمن والمخابرات قد دعمته الحكومات العربية ليكون جزءا من تلك الحرب العالمية. فترى

القبض على الإرهابيين إنتهاكا لحقوق الإنسان التي تزيد من شدة الإحتقان. إذا لابد على الولايات المتحدة من تحقيق توازنات ضرورية بين دعم المجتمع المدني والإنتفاح السياسى من ناحية ومكافحة التطرف من ناحية أخرى.

وختاما نود أن نؤكد أن مشاركة الإسلاميين فى الساحة السياسية يعد من أهم الشواهد المؤثرة على إستقرار المنطقة. فاللذين يودون أن يحافظوا على قواعد اللعبة السياسية ويتماشوا مع دعم الديمقراطيات لابد أن يسمح لهم بالمشاركة فى الساحة السياسية وتعطى لهم رهانات ويشعروا بأنهم منتجون داخل الصف. وتبدأ الدورة بعد ذلك بالمؤسسات الحافظة والنقاط الحمراء والتنافس السياسى الجيد والخفزات للإتحاد لتكون من أهم النقاط التى تتوج بعد ذلك الإعتدال من جراء المشاركة. ولن تؤدى الحلول الأخرى كعزل وإخضاع الإسلاميين المعتدلين إلا عكس ما أسلفنا من نشوء دائرة التطرف والعنف.